**مفهوم الدولة (الفصل التمهيدي والسابع): التآكل الحتمي للدولة العربية**

**إبراهيم هلال**

يُعتبر كتاب المفكر عبدالله العروي: "مفهوم الدولة" تكملة لسلسلة المفاهيم التي قد بدأ العروي، انطلاقا من "مفهوم الحرية" ثم مفهوم الدولة ومفهوم العقل وأخيرا مفهوم التاريخ. إذ تشكل هذه السلسلة مساهمة نوعية في الفكر السياسي العربي.

فقد صدرت أول طبعة لكتاب "مفهوم الدولة" مبكرا عام 1981م، حتى وصل لطبعته العاشرة عام 2011 في سبعة فصول و 240 صفحة، يحاول المؤلف خلالهما الانتقال من الدولة كفكرة قانونية (أدلوجة) إلى نظرية، تساهم في إعادة ترميم الدولة العربية القائمة.  
فالنظرية التي يتحدث عنها العروي لها أساسان لا يمكن أن توجد نظرية حول الدولة -في رأيه- إلا بهما. الأساس الأول هو أدلوجة الدولة المتجسدة في الشرعية التي تتمتع بها بين الأفراد وإجماعهم حولها. والأساس الثاني يتمحور حول اجهزة الدولة المادية ويقصد بها البيروقراطية (العقلانية) المدنية والعسكرية.

يرى العروي في (تمهيد الكتاب)، أن كل تفكير حول الدولة يدور على محاور ثلاثة: الهدف، التطور، الوظيفة. وتختلف المحاور الثلاثة المذكورة فيما بينها بالمفردات والمفاهيم والمناهج. فمن يتساءل عن هدف الدولة يسبح في المطلقات ويصرف نظره عن الظروف الزمنية والمكانية، فينظر ويتفلسف. ومن يتساءل عن التطور يصف أطوار الدولة، أي اشكالها المتتابعة. ومن يتساءل عن وظيفة الدولة يحاول أن يحلل آليتها بالنظر الى محيطها الاجتماعي، واذا ألحقنا القانون أصبحت الدولة تدرس حسب أربعة مناهج: القانون، الفلسفة ، التاريخ ، الاجتماعيات.

**علاقة الدولة بالعقلانية والحرية**

في نظر العروي، لا يمكن للدولة الحديثة أن تنشأ وتتقوى إلا بإقامة بيروقراطية عصرية تجسد العقلانية الاجتماعية، وكذلك لا ينضج الفكر السياسي في أي مجتمع الا بعد ان يتمثل للمفاهيم الثلاثة : حرية –دولة – العقلانية.

بيد أن الفكر العربي المعاصر يجعل التأمل في الحرية من شأن الفلسفة الماورائية الأخلاقية، والتأمل في العقل من شأن فلسفة العلوم، والتأمل في الدولة من شأن الأدلوجة السياسية. يتولد هذا التخصص من واقع اجتماعي تتساكن فيه الدولة والفرد كعنصرين متقابلين متعارضين، وفي نفس الوقت يتسبب في الانعزال عن الواقع واليأس.

حسب العروي، تثبت نظرية الدولة أن الحرية خارج الدولة طوبى خادعة، وأن الدولة بلا حرية ضعيفة متداعية. لكن،كيف الحرية بالدولة والدولة بالحرية؟وكيف الحرية بالعقلانية في الدولة ؟ وكيف الدولة للحرية بالعقلانية؟

**نشأة وتكوين البيروقراطية العقلانية**

كان ماكس فيبر هو من ربط في تحليلاته بين العقلانية والبيروقراطية، وقد استوحى فيبر كثير من أفكاره من ملاحظات متفرقة جاءت في بحوث ماركس التاريخية والاقتصادية. لذا، عندما يستعمل العروي مفهوم العقلانية في الاجتماعيات والسياسات فهو يقصد:

أولا، المصطلح المرتبط بنمو تأثير الطبقة التجارية في الاقتصاد والمجتمع الأوروبيين

ثانيا، المصطلح المجسد في التنظيم الاجتماعي وفي السلوك الفردي

ثالثا، التنظيم المفصول عن الأخلاقيات. فعندما ننتقل من الفلسفة الى العلم الموضوعي، فأننا نستغنى بالضرورة عن الهدف الأخلاقي ، ويصبح طريق العقل هو كل طريقة موصلة حتما إلى الهدف أيا كان هذا الهدف.

وكما يحل العقل في الطبيعة من جراء النشاط الإنساني، فلا مانع من حلوله في المجتمع بمجرد توق الإنسان إلى تغيير التنظيمات المحيطة به. فقد بدأ التغيير بكيفية غير مباشرة في الميدان العسكري. متمثلا في علم الإستراتيجية. إلا أن مفهوم العقلانية لم يتجلى بوضوح إلا في القرن الثامن عشر.

والميدان الثاني، الذي وُظف فيه العقل لأغراض اجتماعية، هو ميدان التجارة. من هنا دور الطبق التجارية، ولهذا السبب تكلم المؤرخون عن ثورة تجارية في القرنين الثالث والرابع عشر في أوروبا الغربية. فربط التجارية بالعقلانية سهل الإدراك: تستعمل التجارة النقد، والنقد مجزأ، والتجزئة هي أصل الحساب.

يمكن أن نسمي العملية كلها رسملة. إذا نظرنا اليها من زاوية القائمين بها، رأينا فيها قبل كل شيء تكون طبقة تجارية وسطى–برجوازية- وسميناها عملية برجزة. التعبير الأول خاص بالاقتصاديين والثاني بالمؤرخين. أما ماركس فإنه استعمل التعبيرين معا. اذا نظرنا الى العملية من زاوية شمولية قلنا إنها تمثل حلول العقلانية، كما يفهمها علماء الطبيعة في مجال الإنتاج وأطلقنا عليها اسم عقلنة وأخيرا إذا نظرنا لها من زاوية الجماعة التي تعقلن العمل الاجتماعي، تكلمنا عن بيروقراطية حديثة. كان هذا هو منحى ماكس فيبر الذي عمم اوصاف ماركس الاقتصادية وتحليلات المؤرخين الفرنسيين المعاصرين له.

لذا، فظهور البيروقراطية في مجتمع ما له دلالة لأنه يرمز إلى تحقيق:

-موضوعية الدولة التي تفصلها عن ذات السلطان

- موضوعية القانون الذي يفصلها عن ذات القاضي او الولي

- موضوعية المسطرة القضائية التي تفصلها عن ذات المتقاضي.

- إمكانية التنبؤ بسلوك السلطان والولي والقاضي وكل من له نفوذ.

إلا أن نظرية فيبر حول البيروقراطية قد واجهت اعتراضات كثيرة. إذ ربط البعض نشأتها في العهد الحديث بأحوال خاصة ببروسيا وروسيا، وبدور الجيش في هاتين الدولتين، بسياسية التوسع والتعمير في مناطق واسعة.

كما شك البعض في تلازم البيروقراطية والاقتصاد الرأسمالي متخذين كمثال البلاد الانجلوسكسونية المتقدمة اقتصاديا والتي تكاد تجهل النظام البيروقراطي في القرنين الثامن والتاسع عشر.

ولاحظ فريق ثالث أن البيروقراطية ليست في كل الأحوال حافزا على العقلنة والتقدم والاقتصاد عندما تتجاوز حدا معينا فإنها تعود في خدمة ذاتها بدون اعتبار لمصلحة السكان.

لكن فيبر لا يقول بحتمية العلاقة بين البيروقراطية وتحديث المجتمع؛ انه يوضح فقط علاقة محتملة بين مفهومين مجردين هما العقلانية والبيروقراطية.

**العقلانية والبيروقراطية والدولة في الوطن العربي والمفارقة الحالية**

في نظر العروي، لا تجسد البيروقراطية القائمة بالبلاد العربية العقلانية، بقدر ما تحافظ على العلاقات الموروثة ، فمازال سلوك كل موظف مرتبطا بذاته وبشخصية من يحاوره في شأن خدمة معينة. ومازال الفساد مستشري بجهاز الدولة فضلا عن المحسوبيات وانعدام القانون.

لذلك، يقترح العروي أنه من الضروري دراسة حجم، تنظيم ،سلوك، قيم بيروقراطية كل بلد عربي، ومن الضروري وضع البحوث في إطار علاقات قيم التقليد بقيم الحداثة أولا؛ وثانيا في إطار علاقة النفوذ الشخصي المباشر بالنفوذ عن طريق التنظيم.

يتحدث العروي في الفصل الأخير عن ما يسميه بالمفارقة العجيبة. حيث تتساكن قيم العقلنة المتجسدة في البيروقراطية مع حكومة السلطان التي تحمي مصالحه وتنميها. والنتيجة هي أن الدولة العربية المعاصرة تحمل كلا النمطين في وقت واحد أو تغلب أحدهما على الآخر في فترة زمنية محددة. وهذه الوضعية المتأرجحة والثابتة هي نتاج لانعدام نظرية للدولة و الانفصال التاريخي بين الشرعية القانونية من جهة وبين الجهاز المادي للدولة من جهة أخرى. حيث يصبح جهاز السلطة وسيلة قمع تستعملها جماعة معينة لتحقيق أهداف خاصة.

فتتحول البيروقراطية الحكومية إلى مجموعة أمناء على مصالحها والخزينة العمومية الى بيت مال خاص تحت تصرفها. فالبيروقراطية داخل الدولة العربية وسيلة فقط: قد تستعمل في صالح الحرية وقد تستعمل لفائدة القمع العنيف، حسب الظروف العامة، حسب حجم ونظام أخلاقية البيروقراطية ذاتها.

**حتمية تآكل الدولة العربية**

ما يقدمه العروي في كتابه قد فات عليه أكثر من أربعين سنة، والدولة العربية كما هي، فاقدة للشرعية، وتعتمد فقط على الجهاز القمعي، أم الجهاز الإداري البيروقراطي، الذي كان في عهد الدولة الناصرية يمكن أن نطلق عليه "امتداد شعبي للدولة" عبر التعيينات.

حيث كونت الدولة طبقة مؤيديها بعد شحنها من الأرياف إلى مكاتب التوظيف الحكومي، فقد فقدت جدواها السياسية، بل أصبحت عائق يثقل كاهل الدولة، وتسعى للتخلص منه عبر تسريح أكبر قدر من موظفين القطاع العام.

بجانب أن الدولة العربية التي عادت بانقلاب عسكري منذ 2013، ليست فقط فاقدة لأي شرعية دستورية وسياسية، بل ليس لديها مشروع من الأساس، ليس لديها خدمات ووظائف تقدمها إلا عبر القروض التي تثقل الاقتصاد والمواطن على حد سواء.

ليس لديها مشروع تنموي ولا أمني ولا شعبي ولا إقليمي أو دولي، بجانب ذلك، تتآكل سيادتها الجغرافية والاقتصادية وحتى الرقمية لصالح دول أخرى في المنطقة.

أن مستقبل الدولة العربية مظلم، بل يكاد لا يوجد، وكما يقول غرامشي:" القديم ينهار والجديد لم يتكون بعد، وبينهما تكثر الوحوش الضارية".